

موجز

عن التقرير الاقتصادي لإمارة دبي 2018

يقدم التقرير الاقتصادي لإمارة دبي 2018 أهم التطورات الاقتصادية في الإمارة خلال عامي 2017 و 2018 على المستويين الكلي والقطاعي.

فعلى مستوى الاقتصاد الكلي، يبدأ التقرير باستعراض لاتجاهات النمو في الاقتصاد العالمي والاقليمي وتأثيراتها على وتيرة النمو في دبي (الفصل الأول)، ثم ينتقل إلى اقتصاد الإمارة حيث يتطرق بشكل أساسي إلى التطورات التي شهدتها في مجالات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم والسيولة المحلية، وسعر صرف الدرهم، ومعدلات الفائدة وتطورات المالية العامة، وتوقعات نمو اقتصاد دبي لعام 2018 (الفصل الثاني). وبلي ذلك تحليلاً لأداء تجارة دبي الخارجية التي تلعب دوراً محورياً في اقتصاد الإمارة وتعكس درجة الانفتاح العالية التي وصل إليها (الفصل الثالث).

أما على المستوى القطاعي، فيتناول التقرير في الفصول 4-10 أداء القطاعات والأنشطة الرئيسية في اقتصاد الإمارة. ويبدأ بفصل خاص عن قطاع السياحة حيث يتناول فيه التقرير موضوع السياحة المستدامة والتنمية الاقتصادية لإمارة دبي. ثم ينتقل التقرير لاستعراض التطورات في القطاعات الخدمية الأخرى، وهي تجارة الجملة والتجزئة والخدمات المصرفية والتأمين وتطورات أسواق المال، ثم التطورات في قطاع النقل والتخزين والاتصالات، والتشييد والأنشطة العقارية. وبعد ذلك يتناول التقرير التطورات في القطاع الصناعي بمكوناته الرئيسية، وهي الصناعات التحويلية والتعدين واستغلال المحاجر والكهرباء والمياه إضافة إلى استعراض للفرص والتحديات في ضوء تنفيذ «استراتيجية دبي الصناعية». ثم ينتقل إلى قطاع إنتاج واستهلاك الطاقة والمياه، مختتماً بفصل يتطرق إلى أهم المؤشرات الاجتماعية للسكان والتعليم والصحة.

ومن ناحية المنهجية في إعداد التقرير، حرص الفريق القائم على إعداد مواد التقرير على استخدام البيانات الإحصائية الرسمية التي يوفرها مركز دبي للإحصاء والدوائر المعنية الأخرى في حكومة دبي. وأخيراً وفي إطار إعداد الفصل الخاص بالسياحة المستدامة، أجرى فريق الإعداد مشاورات مسبقة مع الإدارة المعنية في دائرة السياحة والتسويق التجاري واستفاد من الملاحظات المقدمة في استكمال إخراج الفصل.